وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة المستقبل

كلية القانون

أهميه حق الانسان في بيئة سليمة واثره في تحقيق التنمية المستدامة

بحث تقدمت به الطالبة

ميامي كريم كامل كريم

الى مجلس جامعة المستقبل

وهو جزء من متطلبات نيل شهادة البكالوريوس في كلية القانون

أشراف

م.م رؤى خالد

1446هـ **2025م**

بسم الله الرحمن الرحيم

{ وَآيَةٌ لَهُمُ الْأَرْضُ الْمَيْتَةُ أَحْيَيْنَاهَا وَأَخْرَجْنَا مِنْهَا حَبّاً فَمِنْهُ يَأْكُلُونَ * وَجَعَلْنَا فِيهَا جَنَّاتٍ مِنْ نَخِيلٍ وَأَعْنَابٍ وَفَجَّرْنَا فِيهَا مِنَ الْعُيُونِ * لِيَأْكُلُوا مِنْ ثَمَرِهِ وَمَا عَمِلَتْهُ أَيْدِيهِمْ أَفَلا يَشْكُرُونَ }

صدق الله العظيم

(الآية :٣٣:٣٥)

الإهداء

ألى من كانوا يضيئون لي الطريق ويساندوني ويتنازلون عن حقوقهم ارضاء والعيش في هناء

أمي وأبي أحبكم حباً لو مرَ على الأرض قاحلة

لتفجرت منها ينابيع المحبة

إلى

كل من علمني حرفاً وأنارَ أمامي طريق المستقبل

"أساتذتي لأفاضل"

أهدي ثمرة جهدي المتواضع حباً ووفاء لهم

شكر وتقدير

كن عالماً فإن لم تستطع فكن متعلماً ، فإن لم تستطع فأحب العلماء ،فأن لم تستطع فلأبغضهم .

بعد رحلة بحث واجتهاد تكللت بإنجاز هذا البحث نحمد الله العلي القدير الذي انعم علي بنعمة العقل

والدين ، وايضاً وفاءً وتقديراً واعترافاً مني بالجميل التقدم بجزيل الشكر للأُستاذة الفاضلة

(م.م رؤى خالد) فهي صاحبة الفضل في توجيهي ومساعدتي في تجميع المادة

فجزاها الله خيراً.

المحتويات

لموضوع	رقم الصفحة
الايه	١-
الاهداء	٢-
الشكر والتقدير	٣-
مقدمة البحث	٤-
المبحث الأول اهمية حق الانسان في بيئة سليمة	10-
المطلب الأول مفهوم البيئه السليمة	11-
الفرع الأول تطوير الحق في البيئه على المستوى الدولي	11-
الفرع الثاني حق الانسان في بيئه سليمه تأصيل ديني وقانوني واجتماعي	14-12
المطلب الثاني الحق في البيئه حق جماعي أو حق من والجيل الثالث	15-
لفرع الأول الحق في البيئه حق إنساني متميز	16-
الفرع الثاني الضمانات القانونيه لحماية حق الانسان في بيئه سليمه	17-
المبحث الثاني الإطار المفاهيمي لحق العيش في بيئه سليمه	18-
المطلب الأول الأساس القانوني لحق العيش في بيئه سليمه	19-
الفرع الأول التحديات التي تواجه تحقيق الأهداف البيئية للتنمية المستدامة	20-
الفرع الثاني اهمية البيئه في التنمية المستدامة	21_
المطلب الثاني آلاليات القانونيه لحماية البيئة وضمان العيش في بيئة سليمة	22-
الفرع الأول دور التشريعات والقوانين في حماية البيئة	23-
الفرع الثاني التحديات والاتجاهات المستقبلية لحماية الحق في العيش في بيئة سليمة	24-

المقدمة

:يعتمد جميع البشر على البيئه التي يعيشون فيها . ان البيئه الأمنه والنظيفة والصحية و المستدامة جزء لايتجزء من التمتع الكامل بمجموعه واسعه من حقوق الإنسان ، بما في ذلك في الحياة والصحة والغذاء والماء والصرف الصحي .فبدون بيئه صحيه ، لا يمكننا تحقيق تطلعاتنا او حتى العيش بمستوى يتناسب مع الحد الادنى مع معايير الكرامة الإنسانية . وفي الوقت نفسه ،تساعد حماية حقوق الإنسان على حماية البيئه .

في العقود القليلة الماضية ، ازداد الاعتراف بالصلة بين حقوق الإنسان بين حقوق الإنسان والبيئة بشكل كبير ونتيجة لذلك، تم الاعتراف بالحق بالبيئة كحق من حقوق الإنسان.

ونظراً لان اعمال الحق في البيئه لا يعتمد فقط على الواجبات الإيجابية والسلبية للدولة ، ولكن ايضاً على سلوك كل فرد، يتم تصنيف الحق في البيئه على انه حق من حقوق الإنسان من الجيل الثالث او حقوق التضامن.

أولاً: أهمية البحث:

يعد هذا البحث ذا اهميه كبيره في المجال القانوني حيث يتناول حقاً أساسياً للإنسان مرتبطاً مباشره بحياته وصحته ويعكس التفاعل بين القانون الدولي والتشريعات الوطنية في حماية البيئه ويساهم البحث في توضيح الأسس القانونية لهذا الحق سواء على المستوى الوطني أو الدولي ويبرز البحث مسؤوليات الدول في حماية البيئه بموجب الاتفاقيات الدولية والتشريعات الوطنية مما يساعد على فهم مدى التزام الدول بهذه القوانين وتأثير ذلك على سيادة القانون ويتناول البحث دراسة التشريعات الوطنية البيئية في عدة دول مما يساعد على استكشاف أوجه القوه والضعف فيها واقتراح سبل تحسينها وفقاً للأفضل ويسلط هذا البحث الضوء على دور الاتفاقيات الدولية مثل اتفاقيه ستوكهولم في حماية البيئه.

ثانياً: مشكلة البحث:

١-تتمثل مشكلة البحث في دراسة اهمية حق الانسان في بيئه سليمه.

2-تحليل أثره في تحقيق التنمية المستدامة.

3-استعراض العقبات التي تعيق تنفيذه.

4-البحث عن آليات لتعزيز هذا الحق.

5-لدراسات التحديات التي تواجه تحقيق الأهداف البيئية في التنمية المستدامة.

٦-الاطار المفاهيمي لحق العيش في بيئه سليمه.

ثالثاً: أهداف البحث :

1-لدراسة مفهوم الحق في البيئه

2-لتحديد ما إذا كان الحق مجموعه أما لا

3-للتعرف على تطوير الحق على المستوى الدولي

4-للتعرف على الوضع الحالي للحق في البيئه

رابعاً: منهجية البحث:

يعتمد هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي لدراسة حق الانسان

في بيئة سليمه واثره في تحقيق التنمية المستدامة من خلال تحليل المفاهيم القانونية والبيئية ذات الصلة واستعراض الدراسات السابقة والاتفاقيات الدولية كما يتم استخدام المنهج القانوني المقارن لمقارنة التشريعات الوطنية البيئية المتعلقة بحماية البيئة وحقوق الإنسان مع تسليط الضوء على فعل الممارسات القانونية والتجارب الناجحة .

خامساً: هيكلية البحث:

تتبع هيكلة البحث تسلسلاً علمياً ومنهجياً يهدف إلى تحليل العلاقة بين حقوق الإنسان في بيئة سليمه و التنمية المستدامة من جميع الجوانب حيث يتضمن البحث مبحثين ومطلبين وفرعين.

المبحث الاول: اهمية حق الانسان في بيئة سليمة:

حق الانسان في بيئة سليمه هو أحد الحقوق الأساسية التي تضمن له العيش بصحه وكرامه وتبرز أهميته في.

1-حماية الصحة العامة :البيئة الملوثة تؤدي إلى انتشار الأمراض مثل أمراض الجهاز التنفسي والسرطان بينما البيئة السليمة تحافظ على صحة الإنسان.

٢-تعزيز جودة الحياة: الهواء النظيف الماء النقي والمساحات الخضراء تساهم في تحسين الحالة النفسية والجسدية للأفراد .

٣-تحقيق العدالة البيئية :يضمن هذا الحق أن جميع الأفراد بغض النظر عن وضعهم الاجتماعي او الاقتصادي يحصلون على بيئة امنه وصحبه.

٤-التنميه المستدامة :بيئة سليمه تعني استدامة الموارد الطبيعية للأجيال القادمة .

٥-حماية التنوع البيولوجي: الحفاظ على بيئة سليمه يحمي النباتات والحيوانات مما يساهم في التوازن البيئي واستمرار الحياة الطبيعية

٦-تقليل الكوارث البيئية :الحد من التلوث والتغير المناخي يقلل من الكوارث مثل الفيضانات والجفاف مما يعكس إيجابياً على حياة الانسان واستقراره.

وهذا الحق معترف به في العديد من المواثيق الدولية مثل إعلان ستوكهولم عام

١٩٧٢

اعلان ستوكهولم ١٩٧٢

اتفاقية باريس للمناخ"٢٠١٥

المطلب الاول:مفهوم البيئة السليمة:

هي البيئة التي تضمن توازناً طبيعياً بين المكونات الحيوية وغير الحيوية وتوفر للأنسان الهواء النظيف والماء النقي والتربة الخصبة . مع الحد من التلوث والمخاطر البيئية التي قد تؤثر على الصحة العامة والتنوع البيولوجي ، والبيئة السليمة تتطلب سياسات بيئية مستدامة تحمي الموارد الطبيعية للأجيال القادمة. والبيئة السليمة تعني تحقيق التوازن بين الا نشطة البشرية ، والبيئة الطبيعية بحيث يتم تقليل الاضرار البيئية وتعزيز استدامة الموارد الطبيعية للأجيال القادمة وتشمل البيئة السليمة، تقلل التلوث وإدارة المواد بشكل مستدام.

الفرع الأول :تطوير الحق في البيئه على المستوى الدولي:

لم تصبح البيئة وحمايتها من اهتمامات المجتمع الدولي الا مؤخراً بعد الحرب العالمية الثانية برزت اعادة بناء الاقتصاد وتحقيق السلام الدائم على رأس الولايات بما في ذلك ضمان حقوق الإنسان المدنية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية ومع ذلك ظهرت حركه مناصره لحماية مختلف جوانب البيئة منذ عام ١٩٧٢وفي الوقت الحالي يحمي القانون الدولي حق الإنسان في البيئة على الرغم من غياب اتفاقيه طارئة عامه ويعود ذلك الى وجود اتفاقيات دوليه متنوعه تنظم قضايا بيئية محدده مثل تغير المناخ والتنمية المستدامة والتنوع البيولوجي وغيرها وتفرض هذه الاتفاقيات بطريقه أو بأخرى التزاماً بالامتناع عن الأسباب في أضرار بيئية ومع ذلك هناك عدد قليل من الوثائق الدولية التي تشير مباشره إلى الحق في البيئة مثل إعلان ستوكهولم وإعلان ريو وقد عرف الحق في البيئة عرف على المستوى الدولي بطريقتين كحق من حقوق الإنسان الأخرى وباعتبارها من حقوق الإنسان المتميزة.

الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ١٩٤٨

ميثاق الأمم المتحدة

العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ١٩٦٦

العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ١٩٦٦

الفرع الثاني :حق الإنسان في بيئة سليمه تأصيل ديني وقانوني واجتماعي

أولاً :التأصيل الديني لحق الإنسان في بيئة سليمه

أ-البيئة في القرآن الكريم:

تناولت الشريعة الإسلامية قضية البيئة بشكلٍ واضح، حيث أكدت العديد من الآيات القرآنية أهمية التوازن البيئي وضرورة الحفاظ عليه. قال الله تعالى:

﴿وَلا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَاحِهَا﴾ (الأعراف: 56)، مما يدل على تحريم الإضرار بالبيئة ونشر الفساد فيها.

كما أكد القرآن على دور الإنسان كخليفة في الأرض، حيث قال تعالى:

﴿هُوَ أَنشَأَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا﴾ (هود: 61)، أي أن الله أمر البشر بعمارة الأرض وليس تخريبها.

ب-السنة النبوية وحماية البيئة:

أكدت السنة النبوية أهمية العناية بالبيئة، فقد حثّ الرسول ﷺ على التشجير وعدم إهدار الموارد، حيث قال:

"إِنْ قَامَتِ السَّاعَةُ وَفِي يَدِ أَحَدِكُمْ فَسِيلَةٌ فَإِنِ اسْتَطَاعَ أَنْ لَا يَقُومَ حَتَّى يَغْرِسَهَا فَلْيَفْعَلْ" (رواه أحمد).

كما نهى النبي ﷺ عن التلوث وإفساد البيئة، مثل التبول في المياه الراكدة (رواه مسلم)، وهذا يدل على ضرورة الحفاظ على نظافة الموارد الطبيعية.

ج-قواعد فقهية متعلقة بحماية البيئة:

قاعدة "لا ضرر ولا ضرار": تعني أن أي فعل يؤدي إلى الإضرار بالبيئة والمجتمع يُعتبر ممنوعًا.

قاعدة "التيسير ورفع الحرج": توجب اتخاذ التدابير الوقائية للحفاظ على البيئة دون إيقاع ضرر على الأفراد.

قاعدة "درء المفاسد مقدم على جلب المصالح": تشير إلى ضرورة منع أي نشاط يؤدي إلى تدهور البيئة حتى لو كان ذا منفعة اقتصادية.

ثانيًا: التأصيل الاجتماعي لحق الإنسان في بيئة سليمة:

١-تأثير البيئة على صحة الإنسان والمجتمع:

تشكل البيئة الملوثة خطرًا على صحة الأفراد، حيث تؤدي إلى انتشار الأمراض مثل التلوث الهوائي الذي يسبب مشاكل تنفسية، وتلوث المياه الذي يؤدي إلى انتشار الأوبئة.

٢-دور المجتمع في الحفاظ على البيئة:

التوعية البيئية: تلعب مؤسسات المجتمع دورًا كبيرًا في نشر الوعي حول أهمية البيئة عبر وسائل الإعلام والتعليم.

٣-المسؤولية الجماعية: يُعتبر الحفاظ على البيئة مسؤولية مشتركة بين الأفراد، الحكومات، والمنظمات المدنية، حيث تتطلب التنمية المستدامة تعاونًا مشتركًا.

٤ـلتأثيرات الاقتصادية والاجتماعية للتدهور البيئي:

يؤدي تدهور البيئة إلى انخفاض الإنتاجية الزراعية وتدمير الموارد الطبيعية، مما يؤثر على الاقتصاد.

يزيد التلوث من التكاليف الصحية نتيجة الأمراض المرتبطة بتدهور البيئة.

ثالثًا: التأصيل القانوني لحق الإنسان في بيئة سليمة:

١ـالتشريعات الدولية:

يُعد الحق في بيئة سليمة من الحقوق المعترف بها دوليًا، حيث نصت الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (1948) على ضرورة ضمان بيئة صحية كجزء من الحق في الحياة الكريمة. كما أكدت اتفاقية ستوكهولم (1972) على مسؤولية الدول في الحد من التلوث وحماية الموارد الطبيعية.

٢ـالتشريعات العربية والمحلية:

تضمنت القوانين العربية موادًا تحظر تلويث البيئة وتفرض عقوبات على المخالفين. فعلى سبيل المثال، تتبنى بعض الدول قوانين صارمة بشأن حماية المياه والهواء والتربة، كما تُلزم الشركات الصناعية بمعايير بيئية للحفاظ على الموارد الطبيعية.

المسؤولية القانونية عن الأضرار البيئية:

١ـ**المسؤولية** المدنية: تلزم الجهات المسببة للتلوث بتعويض الأضرار البيئية.

المسؤولية الجنائية: تفرض العقوبات على الأفراد أو المؤسسات التي تتسبب عمدًا في تلوث البيئة أو تدمير الموارد الطبيعية.

٢ـ**المسؤولية** الإدارية: تفرض الجهات الحكومية ضوابط على المشاريع الصناعية والزراعية للحد من تأثيراتها البيئية.

القران الكريم "
الأحاديث النبوية "-صحيح البخاري - صحيح مسلم
القرضاوي ".يوسف . الاسلام والبيئة دار الشروق ٢٠٠١
بركات محمد . القانون الدولي للبيئة وحماية الموارد الطبيعية دار النهضة العربية ٢٠١٥
الامم المتحدة . إعلان ستوكهولم حول البيئه البشري١٩٧٢
برنامج الأمم المتحدة للبيئه "تقارير التنمية المستدامة ٢٠٢٠

المطلب الثاني :الحق في البيئه حق جماعي أو حق من الجيل الثالث:

يميز مصطلح الجيل بين مختلف المجموعات المفاهيمية لحقوق الانسان المعترف بها حالياً في القانون الدولي ولا يعني استخدام هذا المصطلح تقسيماً هرمياً لحقوق الإنسان ولا يعني للأجيال الاحقه تسبق الاجيال السابقة او تكتب الأولوية عليها بل يقر بان نظام حقوق الانسان ديناميكي في جوهره وانه لا يمكن اعلان حقوق انسانيه اضافيه مع ادراك الاحتياجات الإنسانية المتغيرة وتلبيتها ويمكن التعامل مع الحق في البيئه كجزء من حقوق الجيل الثالث او حقوق المجموعة وذلك لأنه نظراً للطبيعة الخاصة لهذا الحق فإذا منح هذا الحق في البيئه لأفراد فقد يقرر الاشخاص كيفية التعامل مع بيئتهم وقد تؤثر هذه القرارات سلباً على تمتع الاخرين بهذا الحق ومن ثم فأن منح الشعوب او المجموعات بدلاً من الافراد الحق في تحديد كيفية حماية بيئتهم ومواردهم الطبيعية وادارتها يمكن ان يضمن هذا الاستخدام الأمثل للبيئه والموارد الطبيعية علاوة على ذلك فإن الجهود الجماعية ضرورية لإعمال هذا الحق حيث لا يمكن افرد واحد تنظيم جودة الهواء والماء والامطار الحمضية والغبار الاشعاعي وغيرها من التهديدات للبيئه بطريقه شامله ونتيجة لذلك تم تصنيف الحق في البيئه كحق جماعي او حق من الجيل الثالث ووفقاً لجيني داونز عندما تضرر البيئه الطبيعية وتلوثها الى الحد الذي يهدد الحياة والصحة والغذاء والمأوى ومعاير العمل الدنيا فإنها تصبح ايضاً تهديداً لحقوق الإنسان الراسخة عندما يضطر الناس إلى النضال من أجل الحصول على الضروريات الأساسية للحياة فقد تبدو الحريات السياسية وحقوق الإنسان بلا معنى بالنسبة لهم إن تدمير النظم البيئية التي تدعم الحياة وتلوث مياه العالم واراضيه وهوائه وعدم القدرة على التحكم في نفايات العالم وغيرها من المشاكل البيئية ذات الصلة تمنع الناس من تأمين الحد الأدنى من متطلبات الصحة والبقاء مما يعيق بل يحظر ممارسة حقوق الإنسان والتمتع بها بشكل فعال بالنسبة لكثير من سكان العالم ومن ثم فإن الاعتراف بحق الإنسان الجديد في البيئه كحق من حقوق الإنسان الجيل الثالث ضرورة لتسهيل تحقيق الجيلين الأول والثاني من حقوق الإنسان التي تضمن بالفعل الحقوق والحريات الأساسية لجميع الناس.

جينز (أ) داونز الجيل الجيل الثالث

الفرع الأول :الحق في البيئة حق إنساني متميز :

ألحق في البيئة السليمة يعتبر حقاً إنسانياً متميزاً لأنه يجمع بين البعدين الفردي والجماعي لحقوق الإنسان كما أنه يرتبط بشكل مباشر بتحقيق العديد من الحقوق الأساسية الأخرى مثل الحق في الحياة والصحة والمياه النظيفة ، والتنمية المستدامة.

١-حق جماعي وفردي في أن واحد ، يختلف العديد من الحقوق التقليدية مثل الحق في الحياة والحرية لان يشمل مسؤوليات مشتركة بين الافراد ، الدول، والمجتمع الدولي للحفاظ على بيئة صحية للأجيال الحالية والمستقبلية.

٢-مرتبط بحقوق أخرى، لايمكن التمتع بحقوق الإنسان الأخرى بدون بيئة سليمة لأن التلوث وتغير المناخ يمكن أن يؤثر على الصحة ، المياه الغذاء وحتى على الحق في السكن. بينما ترتبط حقوق الإنسان التقليدية غالباً بعلاقة المواطن بدولته فان الحق في البيئة يتطلب تعاوناً عالمياً ، خاصتاً مع التحديات البيئة العابرة مثل تغير المناخ والتلوث البحري.

اعلان ستكهولم ، حول البيئة البشرية ١٩٧٢

قرار مجلس حقوق الإنسان الأمم المتحدة ٢٠٢١

إتفاقية باريس للمناخ ٢٠١٥

الفرع الثاني :الضمانات القانونية لحماية حق الإنسان في بيئة سليمة

الحق في بيئة سليمة أصبح من الحقوق الأساسية المعترف بها في القانون الدولي وهو محمي عبر مجموعة من الضمانات القانونية التي تفرض التشريعات، على الدول والأفراد للحفاظ على البيئة ويمكن تصنيف هذه الضمانات إلى دولية، إقليمية وطنية، بالاضافة إلى الآليات التنفيذية والقضائية.

. الضمانات الدولية تشمل القوانين والاتفاقيات التي وضعتها المنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة لضمان حماية البيئة وحقوق الإنسان المرتبطة بها الاتفاقيات والمعاهدات، اعلان ستوكهولم ١٩٧٢اول وثيقة تربط بين البيئة وحقوق الإنسان وتنص للإنسان حق العيش في بيئة تسمح بحياة كريمة وصحية.

اعلان ريو ١٩٩٢شدد على التنمية المستدامة وضرورة التوازن بين النمو الاقتصادي وحماية البيئة

اتفاقية باريس للمناخ ٢٠١٥يلزم الدول بااتخاذ التدابير للحد من التغير المناخي للحفاظ على بيئة صحية للأجيال القادمة.

. الضمانات الإقليمية تقوم المنظمات الإقليمية بفرض قواعد قانونية لحماية البيئة على مستوى القارات أو المناطق الجغرافية.

. الضمانات الوطنية كل دولة تضع قوانين خاصة بها لحماية البيئة وضمان حق المواطنين في بيئة سليمة

ومن أبرز الوسائل :الدساتير الوطنية

التشريعات البيئية، الهيئات الرقابية

. الضمانات القضائية والتنفيذية :يمكن للأفراد والمنظمات رفع دعوى قضائية ضد الحكومات أو الشركات التي تلوث البيئة. المحاكم الدولية مثل محكمة العدل الدولية والمحكمة الأوربية لحقوق الإنسان تبت في النزاعات البيئية الكبرى.

اعلان ستكهولم١٩٧٢، حول البيئة البشرية. وثيقة دولية تربط بين البيئة و حقوق الإنسان.

اعلان ريو ١٩٩٢، بشأن البيئة والتنمية

اتفاقية باريس ٢٠١٥، قرار مجلس حقوق الإنسان في بيئة صحية

المبحث الثاني :الإطار المفاهيمي لحق العيش في بيئة سليمة

يعد حق الإنسان في بيئة سليمة من الحقوق الأساسية التي تضمن تمتع الأفراد ببيئة نظيفة أمنة وصحية تسهم في تحسين جودة حياتهم وحماية الأجيال القادمة ويرتبط هذا الحق بشكل وثيق بمفاهيم مثل التنمية المستدامة، العدالة والمسؤولية المشتركة للدول والمجتمعات. والحق في البيئة السليمة . هو حق كل فرد في العيش في بيئة نظيفة وخالية من التلوث والمخاطر البيئية بحيث لا تؤثر سلبياً على صحته أو معيشتة ويمثل هذا الحق حماية الموارد الطبيعية من التلوث والتدهور وتوفير بيئة تضمن الحياة الصحية والتنمية المستدامة. تحقيق التوازن بين التنمية الاقتصادية وحماية البيئة.

الأمم المتحدة، اعلان ستكهولم ، حول البيئة البشرية ١٩٧٢

اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ

قرار مجلس حقوق الإنسان للأمم المتحدة ٢٠٢١

الاتحاد الأفريقي، الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب

منظمة الدول الأمريكية، الاتفاقية الأمريكيه ، لحقوق الإنسان

المطلب الأول: لأساس القانوني للحق في العيش في بيئة سليمة

توجد العديد من المواثيق سواء كانت بيئية أو إقليمية نصت صراحة على حق الإنسان في بيئه سليمة.

١-الاساس الدولي لحق الإنسان في بيئة سليمة.

يعتبر مؤتمر استكهولم أهم تصريح في مجال المحافظة على البيئة في اطار حقوق الإنسان على المستوى العالمي فقد ربط بوضوح حقوق الإنسان مع حماية البيئة فقد نص المبدأ الأول من الإعلان ، على أن للإنسان حق أساسي في الحرية والمساوة وفي ظروف معيشية مرضية في ظل بيئة تتيح له نوعيتها العيش في كرامة ورفاهية وله واجب حماية البيئة وتحسينها لصالح الأجيال الحاضرة والمستقبلية.

كما أن الميثاق الأفريقي قد كرس حق الإنسان في البيئة بشكل واضح وأثبت مقارنة ببقية المواثيق دولية كانت أو مستقبلية حيث نصت المادة ٢٤منه على البيئة السليمة في العديد من المواثيق بشكل ضمني ومنها على سبيل المثال اعلان التقدم والانماء في الميدان الاجتماعي الذي أصدرته الجمعية العالمية بقرارها رقم ٢٥٤٢في ١١ديسمبر حيث يعتبر أهم الأعمال الدولية التي كان لها سابق في الإشارة ضمنياً إلى حق الإنسان في بيئة سليمة فأكد حقه في التمتع بسلامة البيئة كتراث مشترك للإنسانية من خلال المادتين ١٩,١٤اعترفت المادة (٩) للأمم المتحدة جميعاً والإنسانية قاطبة في مصلحة مشتركة في القيام لأغراض سليمة محصيه باستكشاف وحفظ واستعمال واستغلال ما تشمله البيئة من مناطق خارج حدود الولاية القومية مثل القضاء الخارجي وقاع البحار والمحيطات وباطن الأرض ووفقاً لمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ، كما أكد في المادة ١٤على حماية البيئة البشرية وتحسينها تعتبر من الاهداف الرئيسية التي يجب أن يستهدفها التقدم والانماء في الميدان الاجتماعي.

لم يرد ذكر الحق في البيئة في الدساتير الجزائرية السابقة إذا اكتفت الدول بتنظيمه من خلال تشريعاتها الداخلية الأوان مع تزايد الاهتمام الدولي بالحق في البيئة من منظور علاقتها الوثيقة بالتنمية المستدامة اتجهت دولة الجزائر من خلال دستور المواطنين في العيش في بيئة سليمة ٢٠١٦الى تقنين حق لييضفي عليها ذلك الشريعة الدستورية حيث نصت المادة ٦٨منه على مايلي :

١-للمواطنين حق العيش في بيئة سليمة

٢-تعمل الدولة على الحفاظ على البيئة

٣-ويحدد القانون واجبات الأشخاص الطبيعيين والمعنويين لحماية البيئة

اعلان ستكهولم ١٩٧٢حول البيئة البشرية

اعلان ريو بشأن البيئة والتنمية ١٩٩٢

إتفاقية باريس للمناخ ٢٠١٥

الفرع الأول :التحديات التى تواجه تحقيق الأهداف البيئية فى التنمية

تحقيق الأهداف البيئية في التنمية المستدامة يواجه مجموعة من التحديات المعقدة والمتداخلة، من أبرزها:

١.تغير المناخ: يُعتبر التغير المناخي من أكبر التحديات التي تعيق تحقيق الأهداف البيئية، حيث يؤدي إلى كوارث طبيعية، وارتفاع درجات الحرارة، وتغير أنماط الطقس، مما يؤثر سلبًا على النظم البيئية والموارد الطبيعية.

.تغير المناخ: يُعتبر التغير المناخي من أكبر التحديات التي تعيق تحقيق الأهداف البيئية، حيث يؤدي إلى كوارث طبيعية، وارتفاع درجات الحرارة، وتغير أنماط الطقس، مما يؤثر سلبًا على النظم البيئية والموارد الطبيعية.

٢-فقدان التنوع البيولوجي :يؤدي تدمير الموارد الطبيعية والتلوث إلى انقراض العديد من الأنواع، مما يضعف النظم البيئية ويقلل من قدرتها على تقديم الخدمات الأساسية.

٣-التلوث البيئي :تلوث الهواء والماء والتربة، مما يؤثر على صحة الإنسان والحيوان والنبات، ويعيق التنمية المستدامة.

٤-ضعق تنفيذ التشريعات البيئية :عدم تفعيل القوانين واللوائح البيئية بشكل فعال يؤدي إلى استمرار الممارسات الضاره بالبيئة .

٥-الضغوط الإقتصادية والاجتماعية يؤدي النمو السكاني والضغوط الاقتصادية إلى استنزاف الموارد الطبيعية وتدهور البيئة مما يجعل تحقيق الاستدامة تحدياً كبيراً.

٦-نقص الوعي البيئي :قلة الوعي بأهمية الحفاظ على البيئة تؤدي إلى ممارسات غير مستدامة تضر بالبيئة

الملتقى الدولي "التحديات التي تواجه تحقيق أهداف التنمية المستدامة

تقرير تحديات التنمية في العالم" نحو روئيه أشمل لقضايا التنمية

الفرع الثاني :أهمية البيئه في الاستدامة

تلعب البيئة دورًا محوريًا في تحقيق التنمية المستدامة، حيث تُعتبر ركيزة أساسية لضمان استمرارية الحياة البشرية وجودتها. تتجلى أهمية البيئة في التنمية.

حماية الموارد الطبيعية: تساهم الاستدامة في الحفاظ على الموارد الطبيعية مثل المياه، المعادن، التربة

والغابات مما يضمن توفرها في استخدام الموارد.

٢-تشجيع الابتكار :تحفيز الاستدامة البحث والتطوير لإيجاد الحلول وتقنيات جديده تقلل من التأثيرات البيئية السلبية وتعزز الكفاءة في استخدام الموارد.

٣-مكافحة التغير المناخي :تساهم الاستدامة في تقليل انبعاث الغازات الدفيئة من خلال تبني ممارسات بيئية سليمة مما يساعد في الحفاظ على استقرار المناخ العالمي .

٤-الحفاظ على التنوع البيولوجي :تسهم الاستدامة في حماية النظم البيئية مما يضمن استمرارية الأنواع النباتية والحيوانية وتعزيز التواز

وزارة البيئة "التنمية المستدامة

وزارة التجارة "البيئة والتنمية المستدامة

دور الوزارة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة

المطلب الثاني: لآليات القانونية لحماية البيئة وضمان العيش في بيئة سليمة

يعتبر الحق في العيش في بيئة سليمة من الحقوق الأساسية التي يجب أن تضمنها القوانين والتشريعات ولتحقيق ذلك تم وضع مجموعة من الآليات القانوني، التي تشمل التشريعات والهيئات الرقابية والعقوبات ، واليات التنفيذ على المستوى الدولي والوطني.

على المستوى الدولي.

الإعلانات والاتفاقيات الدولية مثل اعلان ستكهولم ١٩٧٢واتفاقية باريس٢٠١٥

واتفااقية ريو للتنوع البيولوجي والتي تلزم الدول بحمايتها

القانون البيئي للدولة

يتضمن قواعد ملزمة للحفاظ على الموارد الطبيعي ومنع التلوث

على المستوى الوطني

تضمين الحق في بيئه سليمة في الدساتير الوطنية

إصدار قوانين بيئية محليه تحدد المعاير البيئية

مثل قوانين مكافحة التلوث وإدارة النفايات واستخدام الموارد الطبيعية

وضع اجراءات قانونيه واضحه لمحاسبة الأفراد والشركات التي تتهك القوانين

اعلان ستكهولم ١٩٧٢حول البيئة البشريه

إتفاقية الإمام المتحدة الاطاريه بشأن تغير المناخ ١٩٩٢

اتفاقية ريو المعروفه بقمة الأرض ١٩٩٢

اتفاقية باريس للمناخ ٢٠١٥

بروتوكول كيوتو١٩٩٧

الفرع الأول: دور القوانين والتشريعات في حماية البيئة

تعتبر حماية البيئة من أهم القضايا التي تحظى باهتمام المجتمع الدولي وقد انشأت العديد من التشريعات والاتفاقيات لتحقيق هذا الهدف تلعب هذه الاتفاقيات القانونيه دوراً حيوياً في الحفاظ على الموارد الطبيعية وضمان استدامتها للأجيال القادمة.

الدول قامت بتضمين حماية البيئة في دساتيرها ، مما يعكس التزامها العميق ، بهذا الشأن ، على سبيل المثال. نص قانون حماية البيئة المصري رقم (٤) لسنة ١٩٩٤لحماية البيئة الأرضية من التلوث والزام أي شخص طبيعي أو اعتباري يريد انشاء مشروع بتقديم دراسة تقيم التأثير البيئي للجهة الإدارية المختصة قبل البدء بالتنفيذ.

هذه الاتفاقيات تلزم الدول الموقعة بالتزام تدابير قانونيه وادارية لحماية البيئة وتشكل أساساً للتعاون الدولي في هذا المجال.

تلعب التشريعات والاتفاقيات دوراً اساسياً في حماية البيئة من خلال وضع معايير واجراءت ملزمة للدول والأفراد . ومع ذلك يتطلب تحقيق حماية بيئة فعاله تعاوناً دولياً وتطبيقاً صارماً للتشريعات وتوعية مجتمعية بأهمية الحفاظ على البيئة.

فايز صالح الشراري"الإتفاقيات والتشريعات ودورها في حماية الأمن

طليب أحمد . الحق في التشغيل لذوي الاحتياجات الخاصة بين الاتفاقيات الدولية والتشريعات الوطنية

الفرع الثاني :التحديات والاتجاهات المستقبلية لحماية الحق في العيش في بيئة سليمة

حماية الحق في بيئة سليمة اصبحت من أهم القضايا القانونية والحقوقية في العصر الحديث ، حيث تواجه العديد من التحديات ، لكنها تسير أيضاً في اتجاهات مستقبلية واعده ومن أهم التحديات والاتجاهات.

اولا:التحديات

ضعف التشريعات والتنفيذ :رغم وجود قوانين بيئية. فان ضعف اليات تنفيذها يؤدي إلى استمرار التلوث والاستغلال غير المستدام للموارد.

ثانياً التغيرات المناخية :الاحتباس الحراري الكوارث الطبيعية والتقلبات المناخية تؤثر سلبياً على صحة الانسان والنظم البيئية .

ثالثاً :تضارب المصالح الاقتصادية والبيئية. المصالح الاقتصادية للشركات الكبرى كثيراً ما تتعارض مع حماية البيئة . مما يؤدي الى استغلال الموارد بشكل مفرط .

ثانياً الاتجاهات المستقبلية:

١-تعزيز القوانين البيئية: تشدد العقوبات على المخالفين وزيادة الرقابة على الأنشطة الصناعية الملوثه

٢-الاعتراف بالحق في بيئة سليمه كحق دستوري ملزم . مما يعزز الحماية القانونية.

٣-التوسع في المحاكم البيئية: إنشاء محاكم متخصصة في القضايا البيئية لضمان سرعة البت في النزاعات البيئية وتحقيق العدالة.

٤-استخدام التكنولوجيا في حماية البيئة :الذكاء الاصطناعي وتقنيات الاستشعار عن بعد والطاقة النظيفة تساهم في تقليل الأضرار البيئية .

٥-التوجه نحو الاقتصاد الأخضر :تشجيع الصناعات المستدامة وتقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري والاعتماد على الطاقة المتجددة.

٦-تعزيز الوعي والمشاركة المجتمعية :نشر ثقافة الاستدامة وزيادة حملات التوعية البيئية في المدارس والجامعات.

التحديات البيئية والافاق المستقبلية للتنمية المستدامة في مصر

حق الإنسان في بيئة نظيفة وسليمة ومستدامة (مقال)

التربية البيئيه" في مواجهة التحديات الإيكولوجية المعاصرة(منظور)

الحق في البيئة السليمة "من منظور القانون الدولي والداخلي

الخاتمة

يعد حق الإنسان في بيئة سليمة حجر الزاوية لتحقيق التنمية المستدامة ، حيث يرتبط هذا الحق ارتباطاً وثيقاً بمختلف جوانب الحياة الإنسانية فهو يضمن صحة الافراد واستدامة الموارد الطبيعية ويعزز من جودة الحياة وان حماية البيئة من التلوث والتدهور ليست مجرد مطلب بيئي بل تشكل شرطاً أساسياً لضمان العدالة الاجتماعية والاقتصادية مما يساهم في خلق توازن بين التطور الاقتصادي والحفاظ على النظم البيئية .

الاستنتاجات

١ـحق الإنسان في بيئة سليمة هو حق أساسي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالحقوق الأخرى كحق الحياة والصحة والتنمية.

٢ـتحقيق التنمية المستدامة يتطلب حماية البيئة من التدهور البيئي والتلوث لان الاستغلال غير المسؤول للموارد يؤدي إلى مشكلات بيئة تعرقل تحقيق التنمية المستدامة

٣ـهناك علاقة مباشرة بين البيئة والصحة العامة حيث يؤدي تلوث الهواء والماء والتربة إلى انتشار الأمراض

٤ـضعف التشريعات البيئية ونقص الوعي يشكلان تحديات رئيسية أمام تحقيق التنمية المستدامة مما يستدعي تعزيز القوانين البيئية وتفعيل الرقابة

٥ـالاستدامة البيئية تتطلب توازناً بين النمو الاقتصادي وحماية الموارد من خلال تبني حلول بيئية مستدامة مثل الطاقة المتجددة وادارة النفايات بفعالية

٦ـالتعاون الدولي ضروي لمواجهة التحديات البيئية مثل التصحر والتغير المناخي وفقدان التنوع البيولوجي

حيث تحتاج الدول إلى سياسات مشتركه وجهود جماعية.

٧ـالتعليم والتوعية يلعبان دوراً محورياً في تعزيز ثقافة الاستدامة لدى الأفراد والجماعات مما يساهم في تقليل السلوكيات الضاره بالبيئة

التوصيات

١-تعزيز التشريعات البيئية وتفعيل الرقابة على الأنشطة الصناعية والزراعية لضمان الامتثال للمعاير البيئية وحماية الموارد الطبيعية.

٢-توسيع نطاق التوعية البيئية من خلال المناهج التعلمية ووسائل الإعلام لتعزيز ثقافة الاستدامة والمسؤولية البيئية لدى الأفراد والمجتمعات .

٣-تشجيع الاستثمار في التكنولوجيا الخضراء والطاقة المتجددة لتقليل الاعتماد على المصادر غير المستدامة وتحقيق التوازن بين التنمية الاقتصادية وحماية البيئة.

٤-تعزيز التعاون الدولي لمواجهة التحديات البيئية العالمية مثل التغير المناخي والتصحر وفقدان التنوع البيولوجي من خلال تبادل الخبرات والتقنيات المستدامة.

٥-دعم البحث العلمي والابتكار البيئي لايجاد حلول مستدامة لمشكلات التلوث وادارة النفايات وتحسين كفاءة استخدام الموارد الطبيعية.

٦-وضع استتراجيات فعاله تشمل إعادة إدارة النفايات واعادة تدوير وتقليل المخلفات وتشجيع استخدام الموارد القابلة للتحلل للحد من التلوث البيئي.

٧-تعزيز العدالة البيئية من خلال ضمان وصول جميع الأفراد بغض النظر عن أوضاعهم الاقتصادية الى بيئه صحية ونظيفة خالية من الملوثات الضاره.

المصادر

١-القرآن الكريم

٢-الاحاديث النبوية "صحيح البخاري، صحيح مسلم

٣-اعلان ستوكهولم ١٩٧٢

٤-تقرير الأمم المتحدة بشأن تعريف البيئة السليمة

٤-اعلان ستكهولم ١٩٧٢حول البيئة البشرية

٥-القرضاوي يوسف "الاسلام والبيئة "دار الشروق ٢٠٠١

٦-بركات محمد -القانون الدولي للبيئه

٧-برنامج الأمم المتحدة للبيئة

٨-جينز داونز "الجيل الثالث

٩-الاعلان العالمي لحقوق الإنسان ٢٩٤٨

١٠-اعلان ريو بشان البيئة والتنمية ١٩٩٢

١١-المؤتمر الأوربي "حول البيئة وحقوق الإنسان

١٢-بودلي بوخشه "حق الإنسان في بيئة سليمة

١٣-محمود شريف بسيوبي "الوثائق المعنية بحقوق الإنسان والبيئة

١٤-الملتقى الوطني"النحديات التي تواجه أهداف تحقيق التنمية المستدامة

١٥-وزارة البيئة "التنمية المستدامة

١٦-وزارة التجارة " البيئة والتنمية

١٧-فايز صالح الشراري "الاتفاقيات والتشريعات ودورها في حماية البيئة

٨١-بن مسعود علي شنين "ضمانات حماية حماية المبلغين في ظل الاتفاقيات الدولية والتشريعات الوطنية

١٩-اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشان تغير المناخ ١٩٩٢

٢٠-اتفاقية باريس للمناخ ٢٠١٥

٢١-بروتوكول كيتو ١٩٧٢للحد من الغازات الدفيئة

٢٢-اتفاقية ريو ١٩٩٢المعروفة بقمة الأرض

٢٣-العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ١٩٦٦

٢٤-العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ١٩٦٦